

قياس التنمية المستدامة

بقلم
Candice Stevens ,
OECD , Statistics Brief ,
Sept. 2005 , No. 10

¹ ترجمة وتعليق

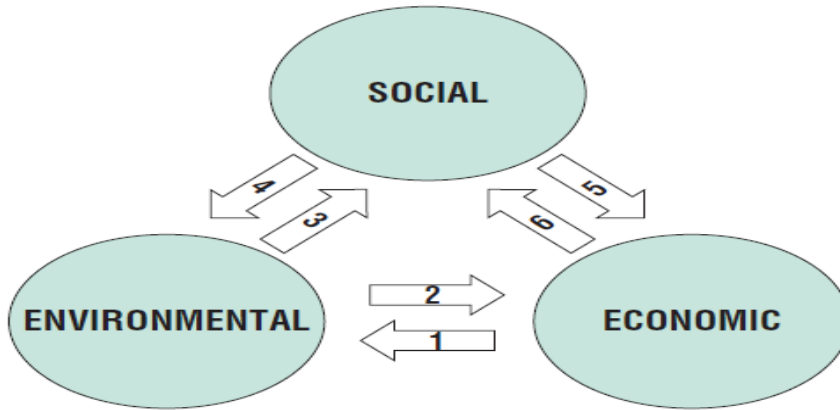
أ.د. مضر خليل عمر

أستاذ الجغرافيا الاجتماعية ، متقاعد

أثارت عمليات جعل مفهوم التنمية المستدامة اجرائي عند رسم السياسات العامة تحديا مهما لقياس درجة التغيرات التي تحدث نتيجة التنمية واتجاهها ، فبدون مؤشرات او هيكل عمل كمية فان سياسات التنمية المستدامة تفقد اساسا صلبا تركز عليه لتحديد درجة نجاحها . ومفهوم التنمية المستدامة يضم ثلاثة ابعاد للرفاه الانساني (الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي) ، ويشمل المفهوم عناصر تتفاعل مع بعضها البعض بطرق معقدة ، وكما يوضح ذلك الشكل رقم (1) . ويقدم المختصر الاحصائي الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحديثا للتقدم الحاصل في تطوير مؤشرات التنمية المستدامة ويصف بعضا من التحديات .

شكل (1)

العلاقة المتبادلة بين عناصر التنمية المستدامة



- (1) تأثيرات النشاط الاقتصادي على البيئة تتمثل باستخدام الموارد ، تصريف الملوثات ، الفضلات .
- (2) الخدمات البيئية للاقتصاد في الموارد الطبيعية ، وظائف الغسل والظفر والمساهمة في الفاعلية الاقتصادية والعمالة .
- (3) الخدمات البيئية للمجتمع من حيث سهولة الوصول الى الموارد و وسائل الراحة والمساهمة في الصحة وظروف العيش والعمل .
- (4) تأثيرات المجتمع منوعة على البيئة وتشمل التغيرات الديموغرافية ، انماط الاستهلاك ، الثقافة البيئية ، المعلومات ، هياكل العمل المؤسسية والقانونية .
- (5) تأثيرات المجتمع منوعة على الاقتصاد حيث توفر قوة العمل وتركيب السكان والاسرة والتعليم والتدريب ومستويات الاستهلاك ، وهياكل العمل المؤسسية والقانونية .
- (6) تأثيرات النشاط الاقتصادي على المجتمع تتمثل بالمستويات الاقتصادية ، المساواة ، العمالة .

تعليق: التنمية هدفها المجتمع ، وادواتها الاقتصاد والبيئة ، ولا يمكن فصل تأثير احدها على الاخر ، فما هو ايجابي في بعد معين له سلبيات على البعدين الاخرين . والتنمية تؤدي الى تغيير في الابعاد الثلاث، ولكن لا يعني هذا تقدما دوما . والتغيير يسير في جميع الاتجاهات ، ولكن التقدم يتحرك باتجاه هدف محدد . فكيف يقاس التقدم في الابعاد الثلاث في وقت واحد لتحقيق التنمية المستدامة ؟ اي عندما تكون الحركة متناغمة المسار في الابعاد الثلاث : المجتمع ، الاقتصاد ، والبيئة في وقت واحد .

قياس التغيرات

ان التقدم باتجاه التنمية المستدامة يضم اهدافا لزيادة فاعلية الاقتصاد و في موارد الثروة التي يجب ان تاخذ بالحسبان اهدافا اجتماعية وبيئية . ومفهوم التنمية المستدامة يركز صراحة على المساواة بين الاجيال بما

¹ www.muthar-alomar.com , mutharalomar@gmail.com , Alomar.muthar@ymail.com

يحفظ للأجيال القادمة فرصا مماثلة لما هو متوفر للجيل الحالي . يضاف الى ذلك فان التنمية المستدامة تضع ثقلا على المساواة ضمن البلد الواحد وبين البلدان . في عام 1987 طبع المجلس العالمي للبيئة والتنمية WCED تقريره المعروف بعنوان "مستقبلنا المشترك" ، وعرف ايضا بتقرير Brundland الذي قدم مبادئ تقود التنمية المستدامة . ومن النصائح التي قدمها التقرير الحاجة الى تطوير مؤشرات لمراقبة التقدم طويل الامد باتجاه تلبية حاجات الجيل الراهن بدون المساومة على قدرة الاجيال القادمة لتلبية حاجاتها .

بعد ذلك ، وفي ريو دي جانيرو صدرت اجندة 21 التي حثت الدول لتطوير مؤشرات التنمية المستدامة بطريقة تسهم في التنظيم الذاتي للتنمية وتؤدي الى تكامل النظم البيئية والتنموية . والهدف من المؤشرات :-

- (1) توضيح الحال لصانعي السياسات و العلاقات العامة وفهمه بصورة سليمة ،
- (2) قياس التبادل الحاصل في عمليتي التأثير والتأثر بين القيم الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ،
- (3) قياس وتقييم الأثر الطويل الامد لمضامين القرارات الحالية والسلوكيات المتبعة ،
- (4) مراقبة التقدم الحاصل لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

ولكن ليس سهلا صياغة قياسات توائم تعقيدات التنمية المستدامة ، حيث أن اجندة التنمية المستدامة عريضة ، تغطي بشكل جلي جميع معطيات الحياة على المستوى الوطني والعالمي لسياسات الحكومات . والحقيقة ان للدول مناحي مختلفة للتنمية المستدامة ، مما يجعل الامر اكثر تعقيدا . كما إن الطلب على المعلومات متعدد ومتنوع ، ومتغير عبر الزمن و نابع عن مصادر عديدة ، قطاع عام وقطاع خاص . وفي الوقت نفسه ، هناك حاجة لادامة التوازن بين الحاجة الى معلومات للمدى القريب و الحاجة الى معلومات للمدى البعيد ، يكمل ذلك الاستمرار في الجهد والاستثمارات لتحسين نوعية المعلومات وتطويرها .

تعليق ، المعلومات المطلوبة لقياس التنمية المستدامة متنوعة جدا وتغطي طيفا واسعا من الموضوعات، ويجب ان تكون دقيقة و حديثة كي يتم معالجتها برؤية تنموية وتحويلها الى معرفة Knowledge تخدم بشكل مباشر الاهداف الاربع المشار اليها في اعلاه . فبدون معلومات ليس هناك معرفة ، وبدون معرفة لا تكون السياسات Políticas علمية الاساس . والمجتمعات المتقدمة قد انتقلت من مجتمع المعلومة في خمسينيات القرن الماضي نحو مجتمع المعرفة والسياسات العلمية لمؤسسات الدولة والمجتمع . فالمجتمع الذي يريد التقدم والعيش بمستوى انساني عليه ان يرتقي الى مستوى مجتمع المعرفة لينقل المعرفة ويحولها الى اسلوب عمل اجتماعي - مؤسساتي ، وحينها فقط ، يحقق الديمقراطية بمعناها الصحيح .

إطار عمل مفاهيمي

هياكل العمل مهمة لبنية عمل المؤشرات و ما يتعلق بها من احصاءات . ولان التنمية المستدامة تضم ثلاثة ابعاد مختلفة من السياسات ومؤشراتها لذا هناك مدى واسعا من المؤشرات ذات العلاقة مع بعضها البعض بحاجة الى مبادئ تنظيمية . ومثل هذا الهيكل يجب ان يكون بسيطا وقابلا للفهم والربط بين المؤشرات والسياسة وتساؤلاتها وجعلها مفيدة لصانعي القرارات ولعمامة الناس على حد سواء . وقد تبنت دول منظمة OECD انواعا مختلفة من هياكل العمل . فمثلا ، بنت السويد مؤشراتها على اساس تقرير براندتلاند وتعريفاته للتنمية المستدامة، لتضم اربع موضوعات متكاملة : الفاعلية ، المشاركة ، المساواة ، التكيف و قيم وموارد الاجيال القادمة . وبعض البلدان استخدمت استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة كهيكل تنظيمي للمؤشرات . فاستراليا على سبيل المثال استخدمت 48 مؤشرا لمراقبة التقدم ل 20 هدفا رئيسيا في استراتيجية التنمية . كذلك فعل المجلس الاوربي حيث طور هرما من المؤشرات يستند على موضوعات رئيسة وثانوية لاستراتيجية التنمية المستدامة في الاتحاد الاوربي.

واستخدمت دول مثل كندا والنرويج منحى راسمالي عند التركيز على قياس الموجود stocks وتدفق مختلف الممتلكات الوطنية : الراسمال الطبيعي ، المالي ، المنتج ، راسمال بشري ، الخ . لذا فان النرويج قاست راسمالها الطبيعي بمفردات النظم البيئية وتجدد مواردها الطبيعية ، بينما الراسمال المالي يقاس بمفردات المدخول الوطني الصافي و التوفيرات الناتجة عن التعديلات النفطية . هنا ربطت الاستدامة بقدرة البلد على ادارة الموارد تجسيدا للثروة الوطنية بطريقة تضمن ادامتها عبر الزمن . وتتطلب التنمية المستدامة قياسات بسيطة لاعلام صانع

القرار عن الاتجاهات الرئيسية و المسائل الاساس اضافة الى مقاييس اكثر تفصيلا تعزز التحليل المعمق . والانتباه يعطى لجانب توفير المعلومات ، كيفية تركيب الاحصاءات لتعود الى المؤشرات ، وفي جانب الطلب ، كيف يمكن تفسير المؤشرات وتستخدم بشكل مناسب اكثر . وهياكل العمل بحاجة الى تقييم التنمية بمستويات مختلفة ، محليا ، وطنيا ، اقليميا ، وعالميا .

أفضلية بعض المؤشرات

منحى القياس السائد يعتمد اختيار قيم عددية **enumerate** و اضافتها لعدد من مؤشرات الابعاد الثلاث (الاقتصادي ، البيئي ، الاجتماعي) . إتبع هذا النهج كل من مفوضية التنمية المستدامة التابعة للامم المتحدة والمفوضية الاوربية و OECD حيث شكلت قائمة من المؤشرات التي تقفي اثر اتجاهات التنمية المستدامة . وبالإضافة الى المنظمات الدولية ، فالعديد من البلدان والمجاميع قد وضعت وباسهاب مجاميع من المؤشرات لمراقبة التنمية المستدامة . وبالعودة الى مؤشرات بلدان OECD فالتنوع الواسع للقياسات المختارة لكل فئة ، وكذلك موضوعات UNCSO .

والمنحى يعنى بتطوير مجموعة مؤشرات (مركزية) او (عناوين بارزة) يسهل الوصول اليها بسرعة وسهولة الاستيعاب و افضل من قائمة مشتريات طويلة . ومن مطبوعات OECD الاولى اقترح عدد محدود من مؤشرات رئيسية تقيس فيما اذا كنا نديم ممتلكاتنا وفي الوقت نفسه نلبي حاجاتنا الراهنة بقناعة بمفردات التنمية المستدامة (مربع 1) (OECD,2001b) . وإن تطوير مجموعة مختصرة من مؤشرات التنمية المستدامة له منافعه وله محدداته . فتجميع مؤشرات من مختلف التخصصات وتقديمها بما يغني المعطيات الرئيسية للتنمية المستدامة بقصد التواصل بينها بطريقة بسيطة . وعلى الرغم من ان هذه المؤشرات لم تصمم لتوفر صورة كاملة عن العلاقات بين الاجتماعي - الاقتصادي - البيئي ، ولكنها توفر مفاتيح للتوجهات و تجلب الانتباه الى مسائل مختارة .

مربع (1)
مجموعة المؤشرات المركزية للتنمية المستدامة

Box 1. OECD core set of sustainable development indicators

Theme	Indicators
	Resource indicators: Are we maintaining our asset base?
Environmental assets	
Air quality	Greenhouse gases (GHG) emission index and CO ₂ emissions NOx emissions
Water resources	Intensity of water use (abstractions / renewable resources)
Energy resources	Consumption of energy resources
Biodiversity	Size of protected areas as a share of total area
Economic assets	
Produced assets	Volume of net capital stock
R&D assets	Multi-factor productivity growth rate
Financial assets	Net foreign assets and current account balance
Human capital	
Stock of human capital	Proportion of the population with upper secondary/tertiary qualifications
Investment in human capital	Education expenditure
Depreciation of human capital	Rate and level of unemployment
	Outcome indicators: Are we satisfying current needs?
Consumption	Household final consumption expenditure Municipal waste generation intensities
Income distribution	Gini coefficients ¹
Health	Life expectancy at birth Urban air quality
Work status / Employment	Employment to population ratio
Education	Education participation rates

1. The Gini index measures the extent to which the distribution of income among individuals or households within an economy deviates from a perfectly equal distribution.

Source: OECD (2001), Sustainable Development: Critical Issues.

استخدام المؤشرات في تحليل السياسة

تفيد مجموعة المؤشرات المركزية في التنمية المستدامة بشكل خاص للمقارنة بين البلدان و القيام بنظرة فاحصة للمنجز والسياسات المعتمدة . ففي منظمة OECD فان الانجاز البيئي للبلدان المنضوية فيها يستند على مؤشرات تصف العلاقات البيئية - الاقتصادية بمفردات الفرز في التأثير المتبادل (يرد شرح ذلك لاحقا) . وهذه المؤشرات قد طورت واقرت عبر السنين (OECD , 2003) . بالاضافة الى ذلك ، ولثلاث سنوات فان المسح الاقتصادي الذي ضم نظرة للتنمية المستدامة في بلدان منظمة OECD يستند على مؤشرات بنيت طبقا لقائمة المسائل المبينة في ادناه (OECD , 2004c) :-

- أ) انقاص انبعاثات البيوت الزجاجية
- ب) انقاص تلوث الهواء
- ج) انقاص تلوث المياه
- د) استخدام مستدام للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة
- هـ) انقاص الفضلات وتحسين ادارتها
- و) ضمان سياسات دخل تقاعدية مستدامة
- ز) تحسين معايير الحياة في الدول النامية .

وقد ركز كل بلد على ثلاثة موضوعات (من سبع) واختيار صلتها بالبلد المعني ، وقد استخدم عدد من المؤشرات لتقييم المنجز تحت كل واحد من الموضوعات السبع . فمثلا ، فان انفاص انبعاثات البيوت الزجاجية قيس طبقا لمجموع كثافة انبعاثات GHG و انبعاثات اكاسيد الكربون في قطاعات معينة (الطاقة الكهربائية ، النقل ، الصناعة ، السكن) وكذلك نسب النمو في كثافة الانبعاثات . وبهذه الطريقة تمت مقارنة البلدان مع بعضها البعض على اساس مؤشرات مختارة ذات صلة بالتنمية المستدامة والقدرة على رؤية نسبية انجازها . والمؤشرات المختارة لمراقبة اتجاهات التنمية المستدامة تميل الى التنوع بين البلدان طبقا لطبيعة مواقفها، تركيبية الصناعة فيها ، و متغيرات اجتماعية وسياسية . من الناحية العملية ، يصعب على الدول الاتفاق على مجموعة مركزية مشتركة من مؤشرات التنمية المستدامة وتطبيقها لجميع الدول . المنحى الوحيد هو تطوير مجاميع مركزية مختلفة لمجاميع البلدان استنادا الى متغيرات مختارة (مثل : مستوى التنمية ، الموارد الطبيعية الاساس) . وفي الوقت الذي تستخدم الدول مدى واسعا من المؤشرات لمراقبة انجازها الوطني في مجال التنمية المستدامة ، تبقى الحاجة قائمة لمجموعة من المؤشرات المشتركة للمقارنة بينها .

مؤشرات decoupling فك تداخل التأثيرات

انها مفيدة لصناع السياسة بقصد فهم الصلة بين التنميات في اجواء مختلفة . ففي معظم الحالات ، تتم المقارنة بين نسب نمو المتغيرات البيئية مع المتغيرات الاقتصادية . فعلى سبيل المثال فان فك الارتباط بين الاضرار البيئية عن النمو الاقتصادي يكون متقدما عندما تتناقص نسبة التداعي البيئي وتكون دون التوسع في في الناتج الاجمالي المحلي GDP ضمن فترة زمنية محددة . ومثل هذه المؤشرات ذات جاذبية لبساطتها وقدرتها على ابراز المساهمة التقنية والعوامل البيئية في الضغوط البيئية . يمكن ان تستخدم هذه المؤشرات للمقارنة بين الاتجاهات الفيزيائية لاهداف السياسة وتأثير مجال التقدم الحاصل . مع هذا ، فان بساطة هذه المؤشرات مضللة في بعض الاحيان . فمعظم الضغوط البيئية ناتجة عن قوى عديدة ، بما يتطلب ايجاد ادوات نمذجة معقدة لاستيعابها . نقطة الضعف الاخرى فيها ، ان العديد من المتغيرات البيئية ذات المؤثرات الخارجية ليست خطية في مسارها . لذا فان استمرار الضغط على الموارد او المخلوقات دون حدوث تأثير ظاهر ولمدة زمنية غير قصيرة الى ان تصل الى حد معين threshold وتتعداه حينها تظهر النتائج السلبية وبشكل حاد . والعديد من النظم البيئية مازال لم تفهم طبيعتها بعد بشكل جيد ، مما يعني الحاجة الى توجيه الابحاث العلمية لملى الفراغ و ثم تطوير مؤشرات افضل .

لقد طورت منظمة OECD مدى من هذا من النوع من المؤشرات لاغراض بيئية : وعدد اخر للنشاطات الاقتصادية عن التغير المناخي ، تلوث الهواء ، نوعية المياه ، رمي الفضلات ، استخدام المواد و الموارد الطبيعية ، بينما ركز الآخرون على الضغط البيئي في قطاعات مثل الطاقة ، النقل ، الزراعة ، و الصناعة . وقد عرضت هذه المقاييس ضعف هذه المؤشرات (نسبيا) بين دول OECD منذ ثمانينات القرن الماضي ، ولكن المؤشرات القوية عن الاضرار البيئية من النشاط الاقتصادي ما زالت بعيدة الهدف (OECD , 2002b) .

منحى إطار الحسابات

على الرغم من ان المؤشرات ذات اهمية في قياس تقدم التنمية المستدامة ، الا انها لا توفر نظرة فاحصة للعلاقات بين مختلف المقاييس . والمنحى الحسابي مفيد في بناء الاحصاءات والاختبار الدائمي دون الاكتفاء بعرض صورة ساكنة ، وكذلك في بناء أطر واسعة لقياس التنمية المستدامة . انها توفر كلا من تمثيل العلاقات بين المتغيرات على المستوى عام common scale وللمقارنة بينها (OECD , 2004a) .

ففي المجال البيئي ، على سبيل المثال ، فقد طورت حسابات للموجود ولتدفقات الموارد الطبيعية و للتلوث وكذا المواد materials . تساعد مناحي الحسابات هذه في اشتقاق مؤشرات تقيس كثافة و استدامة الانماط الراهنة المستخدمة كمدخلات في الانتاج . ففي عام 2004 اوصى مجلس منظمة OECD بتطوير مؤشرات عن استعمال الموارد المادية ضمن البلد وبين البلدان ، وكذا ايجاد ادوات لقياس انتاجية الموارد . وتطوير حسابات عن تدفق المواد بما يوفر اساس لتقييم الفاعلية الاقتصادية للموارد . واستند عمل المنظمة هذا على حسابات فيزيائية (بالطن عادة) تشمل استخراج ، انتاج ، نقل ، استهلاك ، تدوير و رمي مختلف انواع المواد . وقد اعطيت الاولوية للتدفقات الحجمية العليا (مواد ، اخشاب ، اسماك) والتدفقات السامة (الكيميائيات و التلوث) . والهدف هو تطوير إطار حسابي ضمن البلدان تجمع البيانات و المؤشرات عن تدفقات المادية (OECD, 2004b) . وهدفت

المبادرات الاخرى تعزيز الحسابات القومية التقليدية وتوسيعها ضمن معلومات عن الموارد و الظروف البيئية .
فمثلا ، طورت الاراض المنخفضة طرقا لتجميع المتغيرات الاقتصادية مع البيئية ذات العلاقة في نظام الحسابات
البيئية NAMEA بصيغة مصفوفة الحسابات القومية . والمشاركة الرئيسية لتنمية حسابات تابعة satellite
accounts في نظام تكامل الحسابات البيئية مع الاقتصادية SEEA حيث تمت صياغته باشتراك عدد من
المنظمات العالمية (UN, OECD , et al. 2003) . والنظم التكاملية اكملت معايير الحسابات الاقتصادية
(نظام الحسابات القومية ، 1993 ، المنتج من قبل الامم المتحدة و OECD و دول اوربا ، IMF والبنك الدولي)
من خلال توفير هيكل مشترك لاختبار التفاعل بين الاقتصاد والبيئة .

يضم نظام تكامل الحسابات البيئية والاقتصادية حسابات عن التدفقات الفيزيائية لاربع انواع من الموارد:
الموارد الطبيعية ، مدخلات النظام البيئي ، المنتجات ، والبواقي . ويقارن حساب التدفقات الهجينة هذه الكميات
الفيزيائية مع التدفقات الاقتصادية . وبالربط بين استخدام الموارد مع النشاط الاقتصادي ، فان هيكل النظام الحسابي
هذا قاد الى فهم افضل للسياسات ، والفصل بين التداعي البيئي و التنمية والنمو الاقتصادي .
ضمت هذه الحسابات مجاميعا كبيرة العدد من المؤشرات ، و تتطلب فهما و صلة بمعلومات سياسية .
وفي الوقت الراهن ، فان المناحي الحسابية توفر بيانات اكثر تناسبا كاسس لتحليل تفصيلي في بعض الاماكن .
يضاف الى ذلك ، فان هذه المناحي هي مقيدة لحسابات جانبية ، وأحرز تقدما قليلا في المجال الاجتماعي ، رغم
محاولات بعض المجاميع للربط بين المتغيرات الاجتماعية مثل قوة العمل ومساهمتها في توزيع الدخل لمختلف
مقاييس النشاط الاقتصادية . فما زال جميع الابعاد الثلاث للتنمية مع بعضها البعض تلقائيا مفقود . وقد استندت
المناحي على تكامل الانواع الثلاث والحاجة الملحة لذلك . ويعتمد هذا جزئيا على اشتقاق قياسات افضل لراس
المال الاجتماعي وتحديد كيف ان مختلف الممتلكات (الطبيعية ، البيئة ، المالية) تتوزع بين السكان و البلدان .
وعبر الزمن فان المجموعة المركزية للمؤشرات يمكن ترسيخ استنادها على الحسابات التابعة وتطوير مناحي
حسابية اكثر واقعية .

قياس البعد الاجتماعي

نتيجة عدم القناعة بمقاييس تستند على مفاهيم اقتصادية صرفة للرفاه البشري ، ولاهملها المعطيات البيئية
والاجتماعية للاستدامة ، فقد جرت محاولات لاشتقاق مؤشرات اجتماعية . ومع هذا ، فقد برهن البعد الاجتماعي
للتنمية المستدامة على صعوبة في القياس ، على وجه الخصوص . وهناك اختلافات كبيرة بين بلدان منظمة
OECD في تفسير الاستدامة الاجتماعية : فمن التركيز على الفقر في البلدان النامية الى التأثيرات الصحية
للتغيرات البيئية ، الى مسائل تتعلق بالاقليات العرقية و التوازن الجنسي ، الى اهتمامات واسعة عن نوعية الحياة
والعلاقات الاجتماعية (الفقر ، الجريمة ، التعليم ، الخ) . وهذا التنوع في الاهتمامات و غياب تركيز مشترك هو
الذي صعب عملية تحديد قياسات مناسبة للجانب الاجتماعي من التنمية المستدامة .

فمن الصعب اشتقاق مؤشرات عن الراسمال الاجتماعي (مقارنة مع الراسمال الاقتصادي و البيئي) الذي
يقاس بمفردات تراكم الموجود . والعديد من الاهتمامات الاجتماعية ذات صلة بسهولة الوصول الى الفرص (مثل
فقدان البعض من الافراد او المجاميع لفرص التعلم او التدريب ، رعاية صحية كافية ، توفر سكن) . واستنباط
مقاييس احصائية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يتطلب بيانات عن كيفية توزيع الموارد الاقتصادية، البيئية ،
والاجتماعية بين افراد المجتمع . ويعكس الراسمال الاجتماعي المشاركة في المعايير والقيم في المجتمع ، تلك التي
تجلب فوائد لافراد والمجاميع من خلال تسهيلات التعاون و انقاص السلوكيات الانتهازية . قاد هذا الى محاولات
عديدة لتطوير مؤشرات تقيس التماسك الاجتماعي في البلدان ، والاقاليم والمدن ، ولكن هذه المقاييس تميل الى أن
تكون ذاتية بدرجة كبيرة .

البعد الاخر هو استدامة المؤسسات عبر الزمن ، و وجود نظام حماية اجتماعية بشكل خاص . وقد شملت
القياسات تقييم الضغوط على المؤسسات الاجتماعية الناجمة عن تطور عوامل عديدة ، مثل تقدم اعمار السكان
وانخفاض الخصوبة ، اتجاهات سوق العمل مثل استقطاب العمل ، التنوع ، وهن العلاقات العائلية وتوزيع الموارد
الاقتصادية . فالحاجة الى مؤشرات تقييم هذه الضغوط ، واستجابة سياسات الحكومة و نواتج مختلف المؤسسات
مازالت قائمة . ومدى المؤشرات الاجتماعية عريض جدا يضم العديد من المقاييس التي طورتها دول منظمة
OECD عبر سنوات . والمؤشرات الاجتماعية قد وفرت مقاييسا موضوعية للظروف التي يعيشها الناس ،
والعوامل التي شكلت هذه الظروف و الافعال المتخذة من قبل الحكومات للحفاظ و تحسين الظروف المعيشية

لمواطنيها . ومؤشرات دول منظمة OECD الاجتماعية قد صنفت طبقا لاهداف اربع سياسات عريضة : تعزيز الاكتفاء الذاتي للأفراد ، تعزيز المساواة في النتائج الاجتماعية ، تحسين صحة الناس ، و ضمان التماسك الاجتماعي (OECD , 2005b) . وقد واجهت عملية استحداث قياسات مناسبة للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة مدى واسعا من الصعوبات العملية والمفاهيمية . وكما في ميداني الاقتصاد والبيئة ، فان اختيار المؤشرات للبعد الاجتماعي هو فعل سياسي بالدرجة الاولى . ومن خلال هذا الاختيار تحدد الحكومات اولوياتها ، وتضع تعليقاتها على الافعال المتخذة ، مؤشرة انها جاهزة للاستجابة في انتخاباتها وتحقيق التقدم المنشود .

حساب التأثيرات العالمية

قدمت محاولات قياس تأثيرات التنمية المستدامة ذات البعد العالمي نظرة فاحصة محدودة عن التأثيرات عابرة الحدود او تأثير سياسات البلدان على الاستدامة العالمية . فالمؤشرات ذات المستوى الوطني بحاجة الى قياسات تكميلية عن التأثيرات الاقتصادية ، البيئية و الاجتماعية الممتدة خارج الحدود الوطنية . وقد اقترحت بيانات منوعة تتعلق بتأثيرات التدفقات والبصمات التي تتركها عبر الحدود (OECD,2005c) . ففي المجال البيئي ، على سبيل المثال ، فمؤشرات تدفقات الكربون تقاس باستيراد المنتجات الحاوية على الكربون بدرجة كبيرة ، مثل الفولاذ والكيماويات . تعرض هذه البيانات اثر البلدان على طبقة الستراتوسفير من خلال استهلاك (استيراد) و كذلك انتاج ثاني اوكسيد الكربون . فالمعايير الصارمة للانبعاثات على المستوى الوطني في بعض البلدان قد تقوض من خلال الاستيراد الكبير لسلع منتجة من بلدان ليست معاييرها بالصرامة المطلوبة . وفي الوقت الذي تعرض المؤشرات الوطنية فرزا للانبعاثات الضارة واثرها على النمو الاقتصادي ، الا ان المؤشرات الدولية لا تبرهن على وجود هذا الاتجاه .

وفي المجال الاجتماعي ، فقد طورت مؤشرات لاختبار التدفقات المالية العابرة للحدود من خلال تجميع مقاييس ذات صلة و احيانا بدون صلة ، مثل مساعدات التنمية و نقص المدفوعات . فالعديد من البلدان النامية ، تقاس التدفقات الخارجة بمفردات القروض ، وتشكل الفوائد اكثر من نصف التدفقات الداخلة الجديدة كمساعدات . فالبلدان ، فعليا ، تستعير لتسدد قروضا سابقة . والمقاييس الاكثر تطورا للتدفقات العالمية لراسمال ، و الموارد البشرية والطبيعية جوهرية للوصول الى مؤشرات حقيقية للتنمية المستدامة .

المؤشرات التركيبية

المؤشرات التركيبية هي دليل يضم مجموعة من المؤشرات المفردة التي تستخدم للمقارنة و تراتب البلدان حسب فئات مثل الانجاز البيئي و التنمية المستدامة . والمؤشرات التركيبية ذات قيمة خاصة لقدرتها على تكامل عدد كبير من المعلومات بصيغة سهلة الفهم من قبل عامة الناس . فهي تلخص الاحصاءات وتسمح بمقارنة سريعة لانجاز البلد ، ولهذا فقد تنامي استخدامها لاغراض التواصل السياسي والتحليل . ومن امثلتها دليل الاستدامة البيئي ، الذي يقارن بين البلدان على اساس اكثر من (100) مؤشر ، مقسما بين خمس مجاميع (نظم بيئية ، الضغوط البيئية ، التكيف الاجتماعي ، الضعف الانساني ، و الوكالة العالمية) ، والاثر الايكولوجي الذي يستخدم مدى من المؤشرات لقياس كمية الاراضي القابلة للتجديد وغير القابلة للتجديد المطلوبة لتعزيز الطلب على موارد معينة ، ولوحة عدادات الاستدامة التي تربط بين (100) مؤشرا اقتصاديا ، بيئي واجتماعي واختبار تفاعلها مع بعضها البعض على اساس البلد . مع هذا مازال التساؤل جاد وقائم عن دقة وواقعية التراكيب ، وفي تراتب البلدان طبقا لانجازها على وجه التحديد (OECD, 2002a) . ولان تركيباتها ليست مباشرة فقد تؤدي الى معلومات مضللة، تعالج لتقدم نتائج مرغوب فيها او تقود الى استنتاجات سياسية بسيطة .

يغيب الاطار النظري عن المسائل المنهجية في بعض الاحيان ، نتيجة الطبيعة الراهنة لبنائها ، وحساسية نتائج مختلف الازان و تقنيات التمثيل ، وكذلك مشكلة البيانات الضعيفة والمفقودة وعدم معالجتها . وتتنافس مشكلة التعارض بين وجهات النظر حول خصائص المؤشرات التركيبية عند استخدامها . رغم هذا ، فهي مفيدة كنقطة بداية لمناقشة السياسات ، و يمكن ان تساعد عامة الناس في فهم مسائل معقدة . وقد تم تطوير كتيب لمساعدة المستخدم والعامل لبناء التراكيب (OECD / JRC , 2005) . هدف الكتيب ليس معالجة الحوارات الجارية حول المؤشرات التركيبية ، بل المساهمة في فهم افضل لتعقيدها وتحسين التقنيات الراهنة المستخدمة لبناء هذه المؤشرات . ومن خلال الكتيب ، زود المستخدم للمؤشرات بايجابياتها و سلبيات تطبيقاتها و وسائل لتقييم جودتها.

وبالنسبة لبناتها فقد تم شرح خطوات المنهج مع ادوات بناء مختلف البدائل . وكذلك ضم الكتيب طرائق اختبار جودة التراكيب لضمان نوعيتها الاجمالية .

الخاتمة

ان استيعاب صلات التنمية المستدامة و تحقيق السياسات المطلوبة عبر المجالات البيئية ، الاقتصادية ، والاجتماعية يستلزم مناهاجا مبتكرة تستند على انواع جديدة من المناحي الاحصائية . فتحتدي قياس التنمية المستدامة يستند على تطوير مؤشرات جديدة و تجميعها في اطر وهياكل حسابية ، وطرائق تفك تداخل تاثيراتها، وبمناحي عالمية و ادلة تركيبية . والتحليل الصلب والقياس يوفران اساسا لتضمين سياسات التنمية المستدامة التي تعكس بدقة تعقيدات خيارات العالم الحقيقي .

تعليق، النظرية السياسية للدولة (الحزب الحاكم – الكتلة النيابية المسيطرة) تؤطر السياسة التنفيذية للتنمية في البلد وتوجه الاهداف وتحدد الاولويات . ويفترض أن كل حزب له اجندته التي يعرضها قبيل الانتخابات ، ويحاسب ويقوم انجازه على اساسها . فالديمقراطية تستلزم معرفة المواطن للاجندة و المتحقق منها ، وان تكون المؤشرات التي تقيس حركة المجتمع و تحقيق اهداف التنمية المستدامة معروفة من قبل صانع القرار و المواطن على حد سواء . وبدون هذه المعرفة ليس هناك ديمقراطية حقيقية ، بل هناك تلاعب في مشاعر المواطنين و مصيرهم ، من خلال رفع شعارات فضفاضة وعريضة وغير قابلة للتنفيذ او القياس ، او دكتاتورية مغطاة برداء عاطفي يعمي البصيرة . وبدون عمل علمي ناضج لتحديد التأثيرات المتداخلة بين نشاطات الابعاد الثلاثة للتنمية (الاجتماعية ، الاقتصادية ، البيئية) ليس هناك تنمية حقيقية و غياب للاستدامة ، واحتمال حدوث مشاكل حادة في البعد الاضعف والمغيب في المستقبل القريب امر لا مناص منه .

ونتيجة للتباين الكبير بين البلدان ، والاقاليم ، لابد من ان يكون لكل بلد معرفة واضحة وتفصيلية عن الارضية التي يشكلها واقعه الاقتصادي – الاجتماعي – البيئي ، و لتكون هذه المعرفة منطلقا لتخطيط التنمية وصياغة اهداف استراتيجية بعيدة المدى . وهنا يأتي دور المؤسسات العلمية من جامعات ومراكز بحثية ، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها لتدلو بدلوها في تسليط الضوء على التباين في الواقع مكانيا ودرجة تعقيده ، والعمل على نقل المجتمع الى مرحلة المعرفة والمشاركة في رسم السياسة الموضوعية للتقدم والعيش الرغيد المستدام .

Further information

- OECD (2000), *Towards Sustainable Development Indicators to Measure Progress*, OECD Conference, OECD, Paris.
- OECD (2001a), *Policies to Enhance Sustainable Development*, OECD, Paris.
- OECD (2001b), *Sustainable Development: Critical Issues*, OECD, Paris.
- OECD (2002a), *Aggregated Environmental Indices: Review of Aggregation, Methodologies in Use*, OECD, Paris.
- OECD (2002b), *Indicators to Measure Decoupling of Environmental Pressure from Economic Growth*, OECD, Paris.
- OECD (2002c), *Overview of Sustainable Development Indicators Used by National and International Agencies*, OECD, Paris.
- OECD (2003), *OECD Environmental Indicators: Development, Measurement and Use*, Reference Paper, OECD, Paris.
- OECD (2004a), *Measuring Sustainable Development: Integrated Economic, Environmental and Social Frameworks*, OECD, Paris.
- OECD (2004b), *Recommendation of the OECD Council on Material Flows and Resource Productivity*, OECD, Paris.
- OECD (2004c), *Sustainable Development in OECD Countries: Getting the Policies Right*, OECD, Paris.
- OECD (2004d), *World Forum on Key Indicators*, Palermo, 10-13 November 2004, www.oecd.org/oecdworldforum.
- OECD (2005a), *OECD Factbook 2005: Economic, Environmental and Social Statistics*, OECD, Paris.
- OECD (2005b), *Society at a Glance – OECD Social Indicators*, OECD, Paris.
- OECD (2005c), *Sustaining Whose Development?*, OECD Policy Brief, Paris.
- OECD/JRC (2005), *Handbook on Constructing Composite Indicators: Methodology and User Guide*, OECD Statistics Working Paper, Paris.
- UN, OECD et. al. (2003), *Handbook of National Accounting, Integrated Environmental and Economic Accounting 2003 (SEEA)*, United Nations, New York.

Previous issues of Statistics Brief

www.oecd.org/statistics

- No. 1, October 2001 – Trade in Goods and Services: Statistical Trends and Measurement Challenges
- No. 2, February 2002 – Creation of the Euro Area: Implications for Economic Statistics
- No. 3, March 2002 – Purchasing Power Parities – Measurement and Uses
- No. 4, June 2002 – Measuring Student Knowledge and Skills: The PISA 2000 Experience
- No. 5, November 2002 – Measuring the Non-observed Economy
- No. 6, October 2003 – Measuring Regional Economies
- No. 7, December 2003 – Comparing Growth in GDP and Labour Productivity: Measurement Issues
- No. 8, June 2004 – Comparison of Household Saving Ratios: Euro area/United States/Japan
- No.9, July 2005 – The Comparability of International Migration Statistics: Problems and Prospects